

التشكيلة المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومدى استجابتها للمتطلبات البيئية

The institutional structure of the United Nations environment program and the extent of its response to environmental requirements

تاريخ القبول: 2024/12/23

تاريخ الإرسال: 2024/08/15

وسنتطرق في ورقتنا البحثية إلى التشكيلة
المؤسسية للبرنامج بشكل خاص، وندرس
مدى استجابة هيكله وأجهزته للمتطلبات
البيئية، وقدرته الإدارية على التنسيق
والتنظيم في مواجهة المشكلات البيئية،
بحيث سنتناول في دراستنا الأجهزة الرئيسية
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأبرز مهامها، وكذا
الأجهزة الفرعية أو الأقسام بجميع فروعها التي
تعمل كلها من أجل تحسين البيئة الإنسانية
ومعالجة القضايا البيئية كل من زاويته
ووظيفته الأساسية، وقد لعب برنامج الأمم
المتحدة للبيئة من خلال أجهزته دور مهم في
تطوير القانون الدولي البيئي وترقية العديد
من الاتفاقيات البيئية، كما ساهم برنامج الأمم
المتحدة للبيئة في تقديم تقارير حول البيئة
العالمية وتطوراتها ومشكلاتها المستحدثة،
مشجعا الدول على اعتماد تشريعات تخدم

مليك أمال* Amel MELIK

جامعة باتنة 1

University of Batna1

مخبر الأبحاث والدراسات متعدد التخصصات في القانون،

التراث والتاريخ

amel.melik@univ-batna.dz

لعويجي عبد الله LAOUIDJ Abdllah

جامعة باتنة 1

University of Batna1

مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي

abdllah.laouidji@univ-batna.dz

ملخص:

تتميز الوكالات والهيئات الدولية التابعة
لهيئة الأمم المتحدة بتنظيم هيكلي وإداري
خاص بها، بحيث يضمن لها الاستمرارية
والأداء الفعال لمهامها ووظائفها وتحقيق
للأهداف التي أنشئت من أجلها، ويعتبر
برنامج الأمم المتحدة للبيئة الهيئة الدولية التي
ضمنت لها هيئة الأمم المتحدة الولاية الكاملة
على القضايا البيئية على المستوى الدولي،

* - المؤلف المراسل.

باعتباره إدارة بيئية دولية.
الكلمات المفتاحية: برنامج الأمم المتحدة
للبيئة؛ مجلس الإدارة؛ صندوق البيئة؛ قسم
القانون البيئي والاتفاقيات.

Abstract:

The international agencies and bodies affiliated with the United Nations are characterized by a special structural and administrative organization this ensures continuity and effective performance of its tasks and functions and achieve the goals for which it was established the united nations environment program is the international body to which the united nations has guaranteed full jurisdiction over international issues at the international level in our research paper ,we will address the institutional set-up for the program in particular, we study the extent to which its structures and devices respond to environmental requirements and his administrative ability to coordinate and organize in confronting environmental problems in our study ,we will discuss the main organs of the united nations environment program and its most prominent tasks as well as the sub-organs and departments with all their branches, all of which work to improve the human environment and addressing environmental issues

الظروف والمستجدات البيئية والتنمية، ورغم تنوع الأجهزة والمشاريع التي يشرف عليها يبقى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مواجهة مجموعة من التحديات، والتي تضعف أداؤه. وسنتطرق لها من الناحية المؤسسية from both its angles and its function the united nations environment program has played an important role in the development of international environmental law and upgrading many agreements to avoid worsening environmental conditions and devoting the greatest possible protection to the human environment the united nations environment program has also contributed to reporting on the global environment and its developments and emerging problems ,encouraging countries to adopt legislation that serves environmental conditions and developments despite the diversity of devices and projects that he supervises he continues to face a number of challenges that weaken his performance we will address it from an institutional standpoint as international environmental management

Keywords: The United Nations Environment Program; Board of Directors; Department of Environmental law and Agreements; Global Environment Fund.

مقدمة:

إن ما أحدثه التلوث من تغيرات مناخية وما صاحبه من فقدان للتنوع البيولوجي



وتراجع العناصر الطبيعية الحيوية، وماله من آثار مخيفة على حياة الكوكب بشكل عام والحياة البشرية بشكل خاص، جعل الوعي الدولي يتزايد ليغذي فكرة إيجاد أطر حقيقية وجادة لحماية البيئة، وكان مؤتمر استوكهولم 1972 محطة حاسمة وهامة في الميدان البيئي والتوجهات البيئية العالمية، دعى من خلاله المجتمع الدولي من هيئات وحكومات وناشطين إلى ضرورة الوعي بتفاقم الأوضاع البيئية، والتي تضر بصحة الإنسان والكوكب، وترسخ الإيمان بضرورة إيجاد حلول ناجعة وسريعة ووضع قواعد تحمي البيئة، حيث انبثق عن مؤتمر استوكهولم إعلان تضمن ديباجة و26 مبدأ تعتبر أول قواعد القانون الدولي البيئي. وفي الجانب المؤسساتي نص إعلان استوكهولم على إنشاء هيئة إدارية دولية تعنى بالقضايا البيئية، وهذا ما تجسد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أوكلت له مهمة تنسيق ورصد القضايا البيئية، والتشجيع على الشراكة في المجال البيئي واتخذ مقره في نيروبي بكنيا، ويتمتع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتشكيلة مؤسساتية خاصة به وفقا لأنشطته ومهامه، حيث تؤدي هيكله وأجهزته وظائف هامة وحساسة بيئيا. ومن هنا تستمد الدراسة أهميتها وباعتماد المنهجين التحليلي لتحليل نصوص التقارير الصادرة عن اليونيب وتقارير الهيئات الدولية المرتبطة بالموضوع، والوصفي لوصف عناصر ونتائج الدراسة.

سنعمل للإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى تستجيب التشكيلة المؤسساتية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للمتطلبات البيئية؟

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم البحث كالتالي:

المحور الأول: التشكيلة المؤسساتية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

المحور الثاني: دور أجهزة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حماية البيئة.

المحور الأول: التشكيلة المؤسساتية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة السلطة البيئية العالمية الرائدة في المجال البيئي بحيث يضع جدول الأعمال البيئي العالمي، ويشجع على التنفيذ المتسق للأبعاد البيئية وأطر التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، كما يعمل البرنامج على تعزيز الشراكات لتحقيق الأهداف البيئية، كما يعتبر منصة لتبادل الآراء والمقترحات للمستجدات البيئية مع مختلف الفاعلين في المجال البيئي وأصحاب المصلحة، ورهنا بهذه المهام المخولة له فهو يتميز بتركيبة مؤسسية تعمل على خدمة المتطلبات البيئية والأهداف المسطرة لها، وهذا ما سنتطرق له في المحور الأول؛ حيث سنتطرق إلى الأجهزة الرئيسية والأجهزة الفرعية بمختلف الأقسام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. قبل التطرق للتشكيلة المؤسساتية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة نتطرق بإيجاز إلى تعريفه:

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة:** هو الهيئة الإدارية الدولية التي تقود منظومة البيئة في العالم أو جهة النشاط المعني بالبيئة والتابع لمنظمة الأمم المتحدة، يعتبر أحد أهم نتائج انعقاد مؤتمر ستوكهولم يقع مقره في نيروبي بكنيا يتفرع البرنامج إلى ست⁽¹⁾ مكاتب إقليمية مختلفة من العالم، يتركز عمل البرنامج على ستة مواضيع رئيسية وهي: تغير المناخ، الكوارث والزاعات، إدارة النظام البيئي، الإدارة البيئية، المواد الضارة والنفايات الخطيرة، كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين.

- وعرفته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الصادر⁽²⁾ ب 15 كانون الأول عام 1972 تحت رقم 2997 أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو: "التنظيم المؤسسي الدائم في منظمة الأمم المتحدة المعني بحماية وتحسين البيئة الإنسانية"، وبذلك فقد أولت هيئة الأمم المتحدة المهمة الكاملة والدائمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لولاية وتبني القضايا البيئية.



أولا- الأجهزة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

1- مجلس الإدارة: هو عبارة عن جهاز حكومي يتكون من ممثلي الدول الذين ينتخبون بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ يضم مجلس الإدارة 58⁽³⁾ عضو يضطلع أساسا بإعداد تقارير سنوية عن نشاطه في المجال البيئي، ويستعرض حالة البيئة في العالم للجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتفرع عن مجلس الإدارة لجننتين مهمتين⁽⁴⁾:

أ- لجنة الممثلين الدائمين: مهمتها مراجعة ومراقبة قرارات المجلس التي تتصل بالشؤون الإدارية، مراجعة مسودة وبرنامج العمل والميزانية أثناء إعدادها من قبل السكرتارية، وكذا تقييم كفاءة وشفافية عمل السكرتارية.

ب- اللجنة العليا للمسؤولين والوزراء: مهمتها تقييم البيئة العالمية والسياسات العامة للدول في المجال البيئي، فهي تضم العديد من الوزراء وأصحاب القرار والمسؤولين في الحكومات، تلعب اللجنة دور مهم من خلال دعم المدير التنفيذي وتقديم التوجيه والمشورة بشأن القضايا البيئية، وتقديم الملاحظات الضرورية في كل ما يستجد في الجانب البيئي، وكذا تقديم مقترحات لدعم الميزانية لخلق موارد مالية تتناسب مع مهام اليونيب⁽⁵⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تغيير تسمية مجلس الإدارة إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة، حيث أوصى مجلس الإدارة في فيفري 2013 خلال تقريره الصادر في الوثيقة A/68/25 بأن تعاد تسمية مجلس الإدارة الذي أنشئ عملا بالمادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة، ليصبح جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة⁽⁶⁾، وتتوسع بذلك صلاحياته في صنع القرار في المجال البيئي، وهذا ما تجسد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم رقم 251876/25 الصادرة في مارس 2013.

2- أمانة وسكرتارية البيئة: قد أنشئت بموجب القرار رقم 2997 للجمعية العامة، حيث ينتخب المدير التنفيذي للأمانة من طرف الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات



تعمل الأمانة على التنسيق مع مختلف الهيئات الدولية داخل هيئة الأمم المتحدة، وكذا حكومات الدول والمنظمات، يديرها مدير تنفيذي منتخب من طرف الجمعية العامة، بناء على ترشيح السكرتير العام للأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات، ويشرف المدير التنفيذي على كافة الأجهزة الفرعية لمجلس الإدارة والقيام بالترتيبات اللازمة لاجتماعات مجلس الإدارة أو الأجهزة الفرعية⁽⁷⁾.

3- مجلس التنسيق البيئي: يعمل المجلس على تنسيق بصورة أكثر فعالية بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجال البيئي ويترأسه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقد أنشئت فيما بعد لجنة التنسيق الإدارية أوكلت لها مهمات المجلس ثم لجنة المفوضين الرسميين للشؤون البيئية، ثم مجموعة تنسيق البيئة المشتركة بين المنظمات وقد كان لها دور كبير في التحضير لبرنامج المتوسط الأجل والذي يعتبر تجسيد لشراكة بيئية بين المنظمات⁽⁸⁾.

4- صندوق البيئة: ويلعب صندوق البيئة دور مهم في اقتراح حلول لزيادة تدفق رؤوس الأموال، وإيجاد حلول للكثير من المشاكل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال عدد من التقارير ومذكرات المناقشة الخاصة بالاجتماعات، وتقدم أمثلة في الآليات المحلية والوطنية لجمع الأموال والاستثمارات الناجمة⁽⁹⁾.

ويؤكد صندوق البيئة في كل مرة على أهمية التمويل من أجل البيئة، كما يؤكد أن للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني دور مهم في توفير الجو المشجع للاستثمارات وزيادة تدفق رؤوس الأموال⁽¹⁰⁾، وأيضا التشجيع على تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

ثانيا: الأجهزة الفرعية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:

يضم مجلس الإدارة إضافة إلى الأجهزة الرئيسية مجموعة من الأقسام، والتي تحتوي بدورها مجموعة من الفروع، وتجدر الإشارة إلى أنه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كامل

الاستقلالية في استحداث أي هيئة أو جهاز يرى أنه في حاجته.

1- قسم الإنذار المبكر والتقييم: مهامه تقديم تقارير بشأن الوضع البيئي العالمي، مراقبة وتحليل حالة البيئة العالمية وكذا تقييم الاتجاهات البيئية العالمية من خلال مختلف فروع ومشاريعه (فرع الإنذار المبكر، فرع التقييم العلمي، مشروع توقعات البيئة العالمية، الأنظمة الحيوية) وقد شدد المدير التنفيذي⁽¹¹⁾ على ضرورة دعم أنشطة الإنذار المبكر لمقرري السياسات ذوي الصلة خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في الدورة الاستثنائية العاشرة 2008، من خلال توفير المعلومات اللازمة للقضايا المستجدة والمخاطر الناشئة، وفي إطار مشروع توقعات البيئة العالمية يسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى توفير المعلومات البيئية ذات المصدقية من أجل صنع قرارات بيئية ناجحة، وقد أصدر اليونيب العديد من التقارير عن توقعات البيئة العالمية⁽¹²⁾ قدمت تقييمات بيئية محاولة وضع حلول ناجحة وبديلة عما يثقل كاهل البيئة ويستنزف مواردها.

2- قسم تنفيذ السياسة البيئية: يعد قسم تنفيذ السياسة البيئية مسؤولاً عن وضع السياسة البيئية موضع التطبيق، والإنفاذ لتعزيز التنمية المستدامة على المستويات المحلية والإقليمية، وهو القسم الرئيسي لبناء القدرات والذي يميز نشاط برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويشمل القسم على العديد من الفروع الهامة مثل⁽¹³⁾:
أ- فرع بناء القدرات: يعمل على مساعدة الدول النامية على تعزيز قدرتها لمواجهة المخاطر البيئية وتحقيق التنمية المستدامة الضرورية، وتعمل على دعم التعليم والتدريب البيئيين لضمان أنماط حياة مستدامة بيئياً ولصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.

ب- فرع إدارة المنازعات أو الطوارئ البيئية: ويقوم بدور مهم في الصراعات التي تكون البيئة أحد العوامل التي أدت إلى حدوثها، وقد شهد فرع إدارة المنازعات عدد من الخلافات في هذا الصدد مثل أفغانستان والسودان والعراق.

كما يضم القسم العديد من المشاريع مثل مشروع السدود والتنمية، مشروع البحار



الإقليمية، مشروع الحفاظ على القروء الضخمة.

3- قسم التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد: وهو قسم غني بالعديد من الفروع

تتعد موضوعاتها حسب الحاجة البيئية

أ- فرع الإنتاج والاستهلاك المستدام: ويشدد في كل مرة اليونيب على أهمية اعتماد أنماط إنتاج واستهلاك مستدامين، وبرز الالتزام المنصوص عليه في الفقرة 28 في قرار الجمعية العامة 1/70 بإدخال تغييرات جذرية⁽¹⁴⁾ في الطريقة التي تنتج بها مجتمعاتنا السلع والخدمات وتستهلكها، ويشدد على ضرورة مواصلة تعزيز البرامج والشراكات والأطر مثل إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

ب- فرع الأوزون:⁽¹⁵⁾ يعمل على مساعدة الدول النامية والدول التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول على تحقيق التوافق اللازم مع بروتوكول مونتريال بخصوص المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، كما تقدم لها الاستراتيجيات التكنولوجية البديلة والصديقة للبيئة.

ج- فرع الاقتصاد والتجارة: يدرس الكيفية التي يمكن بها للاقتصاد والتجارة والتمويل التفاعل مع البيئة، والمساهمة في التنمية في مختلف الميادين.

د- فرع المواد الكيميائية: ويهدف إلى تحفيز استراتيجيات الأمن البيئي، وتزويد الدول بالمعلومات اللازمة حول المواد الكيميائية الخطيرة وتصنيفاتها وطرق التعامل معها.

4- قسم القانون البيئي والاتفاقيات: ويعمل القسم في إطار وحدتين:

أ- وحدة القانون البيئي:⁽¹⁶⁾ وهي فرع من الفروع الهامة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويتولى التصدي للقضايا العالمية بإطار قانوني ويتجسد أساسا في الإطار المؤسسي برنامج منتيبيديو لتطوير القانون الدولي البيئي، كما تعمل الوحدة على توفير المساعدة القانونية والتقنية، وبناء القدرات والدورات التدريبية للدول



النامية.

ب- وحدة الاتفاقيات البيئية: تقوم هذه الوحدة بمهام قانونية وتشريعية من أجل تعزيز التعاون والمشاركة بين اليونيب والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وأجهزتها وسكرتارياتها ومختلف الشركاء الآخرين.

5- قسم التعاون الإقليمي: ويقوم بمجموعة من المبادرات في المجال البيئي كمبادرة الفقر والبيئة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغرض الدعم المالي والفني للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية، ومبادرة جنوب- جنوب تتعلق بالدعم التكنولوجي في المجال البيئي للدول النامية أيضا.

6- قسم تنسيق المرفق العالمي للبيئة: يعتبر مرفق البيئة العالمي الداعم المالي الرئيسي لاتفاقيتي الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ، وباعتباره الهيئة التشغيلية للآلية المالية للاتفاقية فقد⁽¹⁷⁾ وافق مرفق البيئة العالمية على 54 مشروع كامل و 19 مشروع من مشاريع متوسطة الحجم، ونشاطين تمكينيين في مجال التنوع البيولوجي، ويمول مرفق البيئة العالمي العديد من الأنشطة في مجالات البؤرية للمرفق، وهي تدهور الأراضي والمياه الدولية، وقد خصص لهذه الأخيرة ما يقارب 61 مليون دولار أمريكي في إطار 11 مشروع يدعم حفظ التنوع البيولوجي ومبلغ 30 مليون دولار لستة مشاريع في إطار تدهور الأراضي.

7- قسم الاتصالات والإعلام:⁽¹⁸⁾ هيئة بحجم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحتاج إلى تفعيل الاتصال والتواصل فهو جزء متكامل من الإدارة الاستراتيجية للمنظمة، يلعب القسم دور هام في التوعية والإعلام بالقضايا البيئية، ويمكنه أن يؤثر لحد بعيد في اتجاهات وقرارات كل من يتفاعل ويؤثر على البيئة من خلال الإعلام المسموع والمرئي.



المحور الثاني: دور أجهزة وأقسام برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حماية البيئة

تلعب أجهزة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الرئيسية والفرعية دوراً أساسياً ومتكاملاً تجاه القضايا البيئية وتطوير القانون الدولي البيئي، في تجسيد الحماية الحقيقية للبيئة الإنسانية والحد من الانتهاكات الجسيمة التي تمس بها ويصعب معالجتها لاحقاً، إلا أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يبقى في شقه الإداري والمالي يواجه العديد من الإشكالات والثغرات التي تحتاج لإصلاحات لينهض بالوضع البيئي الذي يزداد تدهوراً رغم ما يبذله البرنامج من جهود في هذا الإطار، وسنتطرق في هذا المحور إلى دور أجهزة وأقسام برنامج الأمم المتحدة للبيئة في معالجة القضايا البيئية، كما سنتطرق إلى أهم الصعوبات التي تواجهه باعتباره هيئة إدارية بيئية دولية.

أولاً: أبرز الوظائف والمهام التي تؤديها أجهزة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المجال

البيئي

1- تقديم المشورة والدعم الفني: تلعب كل من الأجهزة الرئيسية والفرعية دور مهم في تقديم الدعم الفني لمختلف الفاعلين البيئيين والشركاء من منظمات وهيئات وحكومات، من خلال ما يتمخض عن اجتماعاتها وأنشطتها ودراساتها حول المشكلات البيئية، ولا يتوانى اليونيب⁽¹⁹⁾ عن توفير الاستشارات القانونية والفنية في حال طلبت منه الدول ذلك، كما يسعى لتقديم الدعم اللازم لجميع الدول التي تريد تعزيز أطرها المؤسسية في مجال الحفاظ على البيئة.

2- تطوير القانون الدولي البيئي: وخاصة من خلال قسم القانون البيئي والاتفاقيات البيئية، الذي يسعى ويعمل على تطوير القانون الدولي البيئي وسد النقاط التي تضعف تكريسها، ومحاولة تجسيده في صورة يمكن أن نواجه بها التحديات البيئية، وعليه جاء البرنامج القانوني مونتيفيديو⁽²⁰⁾ الممتد على مدار عشر سنوات متتالية يقوم بمراجعة دورية وتطويرية لكل من قواعد القانون الدولي البيئي وكذا الاتفاقيات الدولية البيئية، كما أحرز اليونيب تقدم ملحوظ في مجال ترقية



الاتفاقيات والقواعد المرنة لحماية البيئة، حيث قام بترقية اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وكذا اتفاقية بازل حول مراقبة تنقل النفايات الخطرة عبر الحدود.

3- دعم التشريعات والبرامج الوطنية المكيفة حسب الشروط البيئية: كما يبادر اليونيب من خلال مختلف أجهزته وأقسامه إلى وضع مبادئ توجيهية تساعد الدول في وضع تشريعات والإجراءات ذات الصلة بالتشريعات الوطنية، للتكيف وفق الحاجيات البيئية والتنمية المستدامة، ففي سنة 1994 أنشأ اليونيب فريق عمل معني بالمسؤولية والتعويض عن الإضرار البيئية، وذلك أيضا في إطار برنامج منتيفيدو الثاني تحت إشراف قسم القانون البيئي والاتفاقيات.

ثانيا: التحديات التي يواجهها اليونيب في الجانب المؤسسي

1- تحديات متعلقة بمقر اليونيب: حيث يوجد مقر اليونيب في نيروبي بكينيا وتواجهه بالقارة الإفريقية كان له خلفيات، حيث أنه عند إقرار إنشاء البرنامج عرضت كينيا على هيئة الأمم المتحدة أن يكون المقر في عاصمتها نيروبي، بعد مشروع قرار⁽²¹⁾ صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة من فقرتين تنص الأولى أن أي هيئة جديدة تنشأ لابد أن يكون مقرها دولة نامية، وتنص الفقرة الثانية أنه تكون نيروبي مقر لهذه الهيئة الجديدة، ووافقت كل الدول النامية على الفقرة الأولى في حين تنافست كل من المكسيك والهند وكينيا على المقر وفازت كينيا لأنها كانت الأجل جوا وطبيعة في ذلك الوقت، وإن كان المقر اختير في المكان الأقرب للمشكلات البيئية إلا أنه ابقى إدارة اليونيب في عزلة⁽²²⁾ عن الهيئة الأم ومختلف الوكالات الأخرى التي يجب أن يكون في حركية وتواصل معها، فصعوبة التنقل والسفر يضعف التنسيق وتبادل الآراء والخبرات، ذلك أن القضايا البيئية تحتاج لشركات قوية وداعمة.

2- صعوبات إدارية متعلقة بطبيعة العلاقة بين اليونيب وأمانات الاتفاقيات: يحاول اليونيب من خلال مختلف تقاريره إيجاد علاقة إدارية مترابطة ومتكاملة بين



إدارته وأمانة الاتفاقيات البيئية، حيث دعى في تقريره هيئات إدارة الاتفاقيات البيئية المتعددة الاتفاقيات التي تقع تحت إشرافه أن تبقى المدير التنفيذي⁽²³⁾ على اطلاع دائم حول التحديات الإدارية والمالية، والحرص على أن تشارك فيما بينها الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالميزانية وإدارة الموارد البشرية، في المقابل دعا اليونيب المدير التنفيذي إلى إعداد وتوفير المعلومات اللازمة لهيئات إدارة الاتفاقيات عن آثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على ميزانيتها التشغيلية. لكن على الرغم من محاولة اليونيب لخلق مرونة وتكامل في تعامل إدارته مع أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، إلا أنه لا زال هذا التكامل والتنسيق يواجه صعوبات في إيجاد صورة واضحة وأطر معلومة تربط العلاقة وتضبطها.

3- تعدد الأجهزة وتشعب الفروع: مثلاً تواجد هيئتين إداريتين بنفس الوظيفة مجلس التنسيق البيئي ولجنة التنسيق لا يخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما يكلف موارد مالية وبشرية من الصواب دمجها في هيئة واحدة تنقسم المهام من خلال الفروع، وهذه الأخيرة بدورها يجب أن تكون أقل عدد وتكون مهامها أكثر وضوح ودقة.

4- تحديات تتعلق بالجوانب المالية: أن هيئة الأمم المتحدة بذاتها تواجه عجز في جانب الموارد، فوضعه القانوني الدولي وضع أمامه العديد من العراقيل المالية منها عدم استقرار موارده المالية وقتلها⁽²⁴⁾، ونتيجة ضعف الإرادة السياسية للدول في تمويله، وهيمنة منطق المصالح لدى الدول خاصة المصنعة والليبيرالية والرغبة للإنفاق على التسليح بشراهة، دون مراعاة الاعتبارات البيئية وهو ما يضعف دور البرنامج في الشق المالي حيث يعتمد على التبرعات الطوعية⁽²⁵⁾ للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، ومؤخراً أنشأ اليونيب ثلاثة صناديق موضوعية جديدة توفر تمويلاً لدفع عجلة التقدم فيما يخص التغيرات المناخية، والعيش في وئام مع الطبيعة والمضي قدماً نحو كوكب خال من التلوث.

خاتمة:

- الاستنتاجات:

- يعتبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الهيئة الإدارية التي تتمتع بالولاية الكاملة في المجال البيئي، إلا أنه يبقى في حاجة إلى شركاء فاعلين سواء من الهيئات الأخرى المتخصصة أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص.

- بذل برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهود حثيثة من أجل تطوير القانون الدولي البيئي، ووضع اتفاقيات بيئية كونه صكوك ملزمة إلا أن تهرب الدول الكبرى المصنعة من مسؤوليتها وعزوفها عن الانضمام لهذه الاتفاقيات يُبقي هذه الأخيرة دون الفعالية المطلوبة.

- ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقديم الدعم الفني والتكنولوجي للعديد من الدول خاصة الدول النامية، وشجعتها على تبني تشريعات وطنية تتماشى والأوضاع البيئية والأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة، إلا أن قدرات وموارد بعض الدول الضعيفة تبقى متأخرة على قاطرة التنمية.

- يواجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الجانب المؤسسي العديد من الإشكالات على المستوى الإداري، وخاصة بالنسبة لتشعب الأقسام والفروع، ويمكنه إدخال بعض الإصلاحات المناسبة، بحيث تكون إدارته أكثر مرونة وبساطة، ذلك أن الجانب الإداري لا يخدمه التعقيد والجمود بل يحتاج مرونة لأداء فعال وناجح.

- تموقع برنامج الأمم المتحدة في نيروبي وإن كانت تقربه المشكلات البيئية، إلا أنها عزلته عن الهيئة الأم وأضعفت تواصله مع باقي الشركاء من الهيئات المتخصصة، فيكون من الأنسب نقل بعض الهيئات المتخصصة الأخرى التي تخدم المجال البيئي إلى دول قريبة من مقر اليونسيف لفك العزلة عليه.

- مقترحات:

- إعادة ترتيب الجهاز الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بحيث يكون أكثر



تنسيق وفعالية وأقل تشعب، والأخذ بعين الاعتبار استحداث هيئات أو اللجان المشتركة مع الشركاء الاستراتيجيين في المجال البيئي، وخاصة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

-إعادة النظر في العلاقة بين إدارة اليونيب وأمانة الاتفاقيات التي يشرف عليها لتكون هذه الأخيرة بالفعالية المطلوبة، وإيجاد وتهيئة المجال لإبرام صكوك ملزمة قدر المستطاع.

-وضع استراتيجيات كفيلة بإخضاع الدول المهيمنة الكبرى والمتسبب الرئيسي في التلوث العالمي لاتفاقيات البيئية، وتحمل مسؤوليتها اتجاه الأجيال الحالية والمقبلة واتجاه دول العالم الثالث التي تدفع ثمن التصنيع والتسلح.

-إيجاد طرق فعالة وعملية لزيادة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وضبط المشاريع البيئية التي يقودها حسب أهميتها فزخم المشاريع مع ضعف مصادر التمويل يؤدي إلى عرقلتها أو فشلها.

-انفتاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مختلف الشركاء والناشطين في المجال البيئي، ودون إهمال المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية نظرا للدور الذي تلعبه هذه الجهات في المجال البيئي؛ فالقضايا البيئية قضايا إنسانية ونبيلة وتحتاج لتكاتف الجهود بين مختلف الهيئات والمنظمات حكومية ومدنية، وكذا الحكومات والدول.

-خلق استقلالية حقيقية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والحيلولة دون تسييسه أو توجيهه من طرف الأقطاب الإمبريالية التي تعمل على زيادة الاقتصاد والتسلح، على حساب الجانب البيئي الذي يستعصي إصلاحه فيما بعد.

الهوامش والمراجع:

(1)- عبد العال عبد الرحمان الديري، "المواجهة الأمية للانتهاكات البيئية دراسة لدور الأمم المتحدة في حماية البيئة"، مجلة دراسات، المجلد 24، العدد 03، سنة 2023، ص 137.

(2)- عبد العزيز خنفوسي، عبد القادر ناني، "دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، سعيدة، المجلد 5، العدد 1، سنة 2022، ص 465.

- (3)- عياشي فاطمة، بودفع علي، "دور المنظمات الدولية المتخصصة في حماية البيئة البحرية من التلوث، مجلة الاجتهاد القضائي، بسكرة، المجلد 13، العدد 02، سنة 2021، ص 1285.
- (4)- عبد العال الديبري، "الحماية الدولية للبيئة واليات فض منازعاتها"، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى؛ القاهرة، 2016، ص 114.
- (5)- المرجع نفسه.
- (6)- انظر تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الأولى، نيروبي، فيفري 2013، ص 37.
- (7)- طلال بدر عبد الله الحمداني، "دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حماية البيئة الدولية"، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، العراق، 2014، ص 43.
- (8)- عبد العال عبد الرحمان الديبري، المرجع السابق، ص 115.
- (9)- صندوق البيئة العالمية، "مذكرة مناقشة لسان الآليات السوقية اللازمة لتمويل الاتفاقيات البيئية العالمية"، جنوب إفريقيا، أوت 2006، ص 15.
- (10)- المرجع نفسه.
- (11)- مجلس إدارة اليونيب، "نتائج التقرير الرابع عن توقعات البيئة العالمية"، الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي، موناكو، فيفري 2008، ص 04.
- (12)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية بعنوان "موجز لمقرري السياسات"، الطبعة السادسة، 2019، ص 06.
- (13)- عبد العال عبد الرحمان الديبري، "المواجهة الأمية للانتهاكات البيئية، مجلة دراسات، المجلد الرابع، العدد الثالث، جويلية، 2023، ص 146.
- (14)- انظر تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية، نيروبي، ماي 2016، ص 52.
- (15)- عبد العال عبد الرحمان الديبري، "المواجهة الأمية للانتهاكات البيئية دراسة لدور الأمم المتحدة في حماية البيئة"، ص 148.
- (16)- طلال بدر عبد الله الحمداني، المرجع السابق، ص 49.
- (17)- اتفاقية التنوع البيولوجي "تقرير مرفق البيئة العالمية المقدم إلى الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف"، بون، ماي 2008، ص 4.
- (18)- عبد العال عبد الرحمان، "المواجهة الأمية للانتهاكات البيئية دراسة في دور هيئة الأمم المتحدة في حماية البيئة"، ص 151.
- (19)- عبد العزيز خنفوسي، عبد القادر ناي، المرجع السابق، ص 469.
- (20)- المرجع نفسه، ص 470.
- (21)- مصطفى كمال طلبة، "مذكرات بعنوان ولادة اليونيب"، المجلة الإلكترونية للبيئة والتنمية، العدد 188، سنة 2013، تجدها على الموقع: www.afedmag.com



- (22)- طلال بدر عبد الله الحمداني، المرجع السابق، ص 125 .
- (23)- انظر تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة، الدورة الثانية، نيروبي، ماي 2016، ص 96 .
- (24)- طلال بدر عبد الله الحمداني، المرجع السابق، ص 120 .
- (25)- رمضاني مسيكة، "برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسيرة نصف قرن لتكريس التنمية المستدامة"، مجلة البحوث العلمية، جامعة محمد لمين، سطيف، المجلد 11، العدد 1، سنة 2021، ص 79 .